

تقرير مراقب الحسابات**الى السادة / مساهمي الشركة الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية (تعمير)****تقرير عن القوائم المالية**

راجعنا القوائم المالية المرفقة للشركة الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية (تعمير) " شركة مساهمة مصرية " والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

بالنسبة للقوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ فقد تمت مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات آخر أصدر تقريره المؤرخ ١ مارس ٢٠٢٠ برأي غير متحفظ على القوائم المالية.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي للشركة الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية (تعمير) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م ، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض مئة ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرحية .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م ولائحة للتنفيذ متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

مراقب الحسابات**عبد الوهاب محمد عبد الفتاح**

سجل مراقبي حسابات هيئة الرقابة المالية رقم (١٧٤)

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل جمعية الضرائب المصرية

محاسب قانوني - س.م.م رقم ٦١٩٥



القاهرة في ٢ مارس ٢٠٢١

الشركة الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية (تعمير)

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/ ١٢ /٣١	إيضاح رقم	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>		<u>الأصول</u>
			<u>الأصول غير المتداولة</u>
			الأصول الثابتة
٩٧ ٤٢٠	٧٥ ٨٦٠	(٣)	مجموع الأصول غير المتداولة
٩٧ ٤٢٠	٧٥ ٨٦٠		<u>الأصول المتداولة</u>
			وحدات تامة متاحة للبيع
٣ ٣٠٧ ٢٠٠	٣ ٢٨٥ ٤٧٠	(٤)	أعمال تحت التنفيذ
٩ ٠٤٣ ٥٦٤	٩ ٠٩٦ ٧٨٩	(٥)	عملاء وأوراق قبض ومدينون آخرون
٧ ٧٢٨ ٣٨٤	٣ ٧٥٣ ٦٨٦	(٦)	إستثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الإستحقاق
١٩ ٢٢٤ ٢٣٤	٢١ ٨٥١ ٢٦٥		نقدية وأرصدة لدي البنوك
٦١٥ ٨٢٠	٧١٩ ٧٢٠	(٧)	مجموع الأصول المتداولة
٣٩ ٩١٩ ٢٠٢	٣٨ ٧٠٦ ٩٣٠		إجمالي الأصول
٤٠ ٠١٦ ٦٢٢	٣٨ ٧٨٢ ٧٩٠		<u>حقوق الملكية</u>
			رأس المال المصدر والمدفوع
٢٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٢ ٥٠٠ ٠٠٠	(٨)	الإحتياطيات
٤ ٥٣٩ ٠٤١	٤ ٧٣٣ ٦٥٢	(٩)	أرباح مرحلة
٣ ٨٨١ ٤١٠	٧ ٥٧٩ ٠١٤	(١٠)	أرباح العام
٣ ٨٩٢ ٢١٥	١ ٧٥١ ٦٣٢		مجموع حقوق الملكية
٣٤ ٨١٢ ٦٦٦	٣٦ ٥٦٤ ٢٩٨		<u>الإلتزامات غير المتداولة</u>
			الإلتزامات ضريبية مؤجلة
١٩ ٩٧٨	١٣ ٧٤٧	(١١)	داننوا شراء أراضي
١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠		مجموع الإلتزامات غير المتداولة
١ ٠١٩ ٩٧٨	١ ٠١٣ ٧٤٧		<u>الالتزامات المتداولة</u>
			مخصص مطالبات
٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	(١٢)	مقاولون وأوراق دفع ودائنون آخرون
٣ ١١٢ ٢٢٨	٩٥١ ٤٩٥	(١٣)	ضريبة الدخل المستحقة
٨٢١ ٧٥٠	٣ ٢٥٠		مجموع الإلتزامات المتداولة
٤ ١٨٣ ٩٧٨	١ ٢٠٤ ٧٤٥		مجموع حقوق الملكية والإلتزامات
٤٠ ٠١٦ ٦٢٢	٣٨ ٧٨٢ ٧٩٠		

رئيس مجلس الإدارة

لواء / محمد عويس سيد عويس

المدير المالي

أ/ هيثم فؤاد إبراهيم

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢١) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية .
- تقرير مراقب الحسابات مرفق .



الشركة الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية (تعمير)
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

<u>٢٠١٩/١/١</u>	<u>٢٠٢٠/١/١</u>	
<u>٢٠١٩/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	إيضاح
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>رقم</u>
٥١٤٠.٠٠٠	١.٣٢٠.٠٠٠	
(١١١.٠٥٣)	(٣٥٣.٠٨)	
٥.٠٢٨.٩٤٧	٩٩٦.٦٩٢	المبيعات
٢١٠٠.٦٠٧	٢.٢٧١.٤٣١	(-) تكلفة المبيعات
٧١.٣٨٠	٣٤٣.٨٧١	مجمّل الربح
٢٧٦.٣٩٤	٧١.٢٦٣	عائد أو ذون الخزّانة
(١.٦٩٣.٣٩٨)	(١.٢٤٠.٣٢٠)	الإيرادات الأخرى
(٢٤٨.٠٠٠)	(٢٤٠.٠٠٠)	فوائد دائنة
(٢٢٢.٠٤٨)	-	مصرفات عمومية وإدارية
٥.٣١٣.٨٨٢	٢.٢٠٢.٩٣٧	مرتبات ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
(٢٣٣)	٦.٢٣١	مخصصات مكونة
(٥٩٩.٦٨٤)	(٤٥٤.٢٨٦)	الأرباح قبل الضريبة
(٨٢١.٧٥٠)	(٣.٢٥٠)	الضريبة المؤجلة
٣.٨٩٢.٢١٥	١.٧٥١.٦٣٢	ضريبة علي التوزيعات
٠.٦٩	٠.٣١	ضريبة الدخل عن العام
		صافي أرباح العام بعد الضرائب
		نصيب السهم في أرباح العام
		(١٧)

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢١) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية .



الشركة الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية (تعمير)
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

<u>٢٠١٩/١/١</u>	<u>٢٠٢٠/١/١</u>
<u>٢٠١٩/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٣ ٨٩٢ ٢١٥	١ ٧٥١ ٦٣٢
-	-
-	-
<u>٣ ٨٩٢ ٢١٥</u>	<u>١ ٧٥١ ٦٣٢</u>

أرباح العام
الدخل الشامل الآخر
مجموع الدخل الشامل الآخر
إجمالي الدخل الشامل عن العام

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢١) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية .



الشركة الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية (تعمير)
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق الملكية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الإجمالي	أرباح العام	أرباح مرحلة	الإحتياطيات	رأس المال	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٠.٩٢٠.٤٥١	٩٢٧ ٢٦١	٣.٠٠٠.٥١٢	٤.٤٩٢ ٦٧٨	٢٢.٥٠٠.٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩
٣٠.٩٢٠.٤٥١	٩٢٧ ٢٦١	٣.٠٠٠.٥١٢	٤.٤٩٢ ٦٧٨	٢٢.٥٠٠.٠٠٠	الرصيد المعاد عرضه
-	(٩٢٧ ٢٦١)	٨٨٠.٨٩٨	٤٦ ٣٦٣	-	التغيرات في حقوق الملكية ٢٠١٩
٣.٨٩٢ ٢١٥	٣.٨٩٢ ٢١٥	-	-	-	المحول إلى الأرباح المرحلة
٣٤.٨١٢ ٦٦٦	٣.٨٩٢ ٢١٥	٣.٨٨١ ٤١٠	٤.٥٣٩.٠٤١	٢٢.٥٠٠.٠٠٠	إجمالي الدخل الشامل عن العام
٣٤.٨١٢ ٦٦٦	٣.٨٩٢ ٢١٥	٣.٨٨١ ٤١٠	٤.٥٣٩.٠٤١	٢٢.٥٠٠.٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
-	(٣.٨٩٢ ٢١٥)	٣.٦٩٧ ٦٠٤	١٩٤ ٦١١	-	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠
١.٧٥١ ٦٣٢	١.٧٥١ ٦٣٢	-	-	-	التغيرات في حقوق الملكية خلال ٢٠٢٠
٣٦.٥٦٤ ٢٩٨	١.٧٥١ ٦٣٢	٧.٥٧٩.٠١٤	٤.٧٣٣ ٦٥٢	٢٢.٥٠٠.٠٠٠	المحول إلى الأرباح المرحلة
					إجمالي الدخل الشامل عن العام
					الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢١) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية .



الشركة الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية (تعمير)
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	إيضاح رقم	
جنيه مصري	جنيه مصري		
٥ ٣١٣ ٨٨٢	٢ ٢٠٢ ٩٣٧		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
٢٢ ١٠٤	٢١ ٥٦٠	٣	صافي أرباح العام قبل الضرائب
٢٢٢ ٠٤٨	-		إهلاك أصول ثابتة
(٢ ١٠٠ ٦٠٧)	(٢ ٢٧١ ٤٣١)		مخصصات مكونة
(٢٧٦ ٣٩٤)	(٧١ ٢٦٣)		عائد أودون الخزانة
(٨٨٠ ٣٠٤)	(١ ٢٧٦ ٠٣٦)	١٩	فوائد دائنة
٢ ٣٠٠ ٧٢٩	(١ ٣٩٤ ٢٣٣)		ضرائب مدفوعة
-	٢١ ٧٣٠		أرباح (خسائر) التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
(٤٣٧ ٤٩٤)	(٥٣ ٢٢٥)		التغير في وحدات تامة متاحة للبيع
(٢ ٨١٠ ٨١٩)	٣ ٩٧٤ ٦٩٨		التغير في أعمال تحت التنفيذ
٢ ٨١٨ ٦٧٦	(٢ ١٦٠ ٧٣٣)		التغير في العملاء وأوراق القبض والمدينون الآخرون
-	-		التغير في العملاء وأوراق الدفع والدائنون الآخرون
١ ٨٧١ ٠٩٢	٣ ٨٨ ٢٣٧		المستخدم من المخصصات
			<u>التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل</u>
(١٨ ٧٤٢)	-		<u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</u>
٢٧٦ ٣٩٤	٧١ ٢٦٣		مدفوعات لشراء أصول ثابتة
٢ ١٠٠ ٦٠٧	٢ ٢٧١ ٤٣١		فوائد دائنة محصلة
(١٧ ٤٣٩ ٨٨٥)	(٢ ٦٢٧ ٠٣١)		عائد أودون الخزانة
(١٥ ٠٨١ ٦٢٦)	(٢٨٤ ٣٣٧)		التغير في إستثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الإستحقاق
-	-		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار
-	-		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</u>
-	-		توزيعات أرباح نقدية
(١٣ ٢١٠ ٥٣٤)	١٠٣ ٩٠٠	٧	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
١٣ ٨٢٦ ٣٥٤	٦١٥ ٨٢٠	٧	صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها - خلال العام
٦١٥ ٨٢٠	٧١٩ ٧٢٠	٧	النقدية وما في حكمها - أول العام
			النقدية وما في حكمها - آخر العام

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢١) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية



الشركة الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية (تعمير)
(شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١ - نبذة عن الشركة

تأسست شركة الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية- تعمير - (شركة مساهمة مصرية) طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم ٨٤١٨٤ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٧ ويقع المقر الرئيسي للشركة بمدينة القاهرة بالعنوان ٤ شارع دياب - جاردن سيتي - ويتمثل غرض الشركة في شراء الأراضي وتقسيمها ومدها بالخدمات والمرافق بغرض إقامة المنشآت عليها بمختلف أنواعها والقيام بجميع أعمال المقاولات المتكاملة والتخصصية والإتجار في كافة المواد والخامات والمعدات والآلات المحلية والمستوردة اللازمة في نشاط المقاولات والإنشاءات والديكور والبويات وتصنيع مستلزمات الإنتاج اللازمة لخدمة أغراض الشركة والإستيراد والتصدير في حدود أغراض الشركة .

الموقف من القيد بالبورصة المالية

الشركة مقيدة بداول البورصة المصرية .

تاريخ الإصدار

تم إصدار القوائم المالية بتاريخ ٢ مارس ٢٠٢١ وذلك بإعتماد مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة في ذات التاريخ .

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة

١-٢ أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية.

التوافق مع معايير المحاسبة

تم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية.

٢-٢ التغييرات في السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية المطبقة هذا العام هي تلك المطبقة في العام السابق.

٣-٢ ترجمة العملات الأجنبية

- تم إعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصري وهي عملة التعامل للشركة.
- يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية أولاً باستخدام سعر الصرف الثابت خلال العام.
- يتم ترجمة الأصول والخصوم ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ الميزانية ، يتم إدراج جميع الفروق بقائمة الدخل.
- يتم ترجمة الأرصدة ذات الطبيعة غير النقدية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة.



تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال ، وتتضمن هذه التكلفة عند تحققها والوفاء بشروط الاعتراف بها ، تكلفة الجزء المستبدل من المباني والمعدات . وبالمثل ، عند إجراء فحص شامل يتم الاعتراف بتكاليفه في حالة الوفاء بشروط الاعتراف بالقيمة الدفترية للمباني والمعدات كإحلال . ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها .

يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون في مكانه وفي حالته التي يصبح عليها قادراً على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة ، ويتم حساب الإهلاك بإتباع طريقة القسط الثابت طبقاً للعمر الافتراضي للأصل على النحو التالي :

سنوات	مباني
٣٣, ٣	وسائل نقل وانتقال
٥	تجهيزات وديكورات
١٠	أثاث ومعدات مكاتب
١٠	أجهزة كهربائية
٥	

يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل . يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في الفترة التي تم فيها استبعاد الأصل .

يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية .

تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ كل ميزانية بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد اضمحل . عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية ، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الاستردادية . وتثبت خسارة الإضمحلال بقائمة الدخل .

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات آخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، وتكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية لأصل ، (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) ، القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة . ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل .

٥-٢ مشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة طبقاً للقياس الأولي . تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة و اللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتنى من أجله . يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للغرض منها ويتم القياس لاحقاً للمشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة بعد خصم مجمع الإضمحلال في القيمة ويتم إثبات خسائر الإضمحلال بقائمة الدخل .

٦-٢ العملاء والمدينون المتنوعون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء وأوراق القبض مخصوماً منها قيمة المبالغ المتوقعة عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها . هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة ناقصاً خسائر الإضمحلال في القيمة .



٧-٢ النقدية و ما في حكمها

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة غير المباشرة ، و تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع لأجل التي تستحق خلال ثلاثة أشهر مخصص منها أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تُعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة .

٨-٢ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الإلتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الإلتزام . وإذا كان التأثير هاماً فإنه يتم تقدير قيمة المخصص بخضم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود و المخاطر المتعلقة بالإلتزام إذا كان ذلك ملائماً .
هذا ويتم مراجعة رصيد المخصصات في دورياً وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالي لها .

٩-٢ الإحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة ، يجنب ٥ % من صافي أرباح العام لتكوين إحتياطي قانوني حتى يبلغ هذا الإحتياطي ٥٠ % من رأس مال الشركة المصدر . ويستعمل الإحتياطي بناء على قرار من الجمعية العامة وفقاً لإقتراح مجلس الإدارة ، ويجوز للجمعية العامة بناء على تقرير مراقب الحسابات وقف تجنيب الإحتياطي إذا بلغ مايساوي نصف رأس المال المصدر ويجوز استخدامه في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس المال ومتي نقص الإحتياطي عن ذلك تعين العودة إلي الإقطاع .

١٠-٢ ضرائب الدخل

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري .

ضرائب الدخل الجارية

يتم تقييم أصول والتزامات ضرائب الدخل للفترة الجارية والفترات السابقة وفقاً للمبلغ المتوقع إسترداده أو سداده لمصلحة الضرائب .

ضرائب الدخل المؤجلة

ويتم الإعتراف بضريبة الدخل المؤجلة بإتباع طريقة الإلتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الإلتزام للأغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بالميزانية (الأساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق .

ويتم الإعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك إحتمال قوي بإمكانية الإلتفاف بهذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية ، ويتم تخفيض الأصل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية .

يتم إدراج الضريبة الجارية والمؤجلة كإيراد أو مصروف في قائمة الدخل للفترة ، فيما عدا الضريبة التي تنتج من معاملة أو حدث في نفس الفترة أو فترة أخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية .

١١-٢ الاعتراف بالإيراد

يتم الاعتراف بالإيراد إلى المدى الذي تتوفر فيه درجة كافية من التأكيد بأن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق للشركة ويمكن قياس قيمة الإيراد بشكل موثوق به .
وفيما يلي الاعتبارات الخاصة التي يجب أن تتحقق قبل الاعتراف بالإيراد :

إيرادات المبيعات

يتم إثبات إيرادات الوحدات التامة المباعة بعد تسليمها للعملاء حيث يتم مقابلتها بالتكاليف المتعلقة بها .



- إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد باستخدام طريقة العائد المستحق ، ويدرج إيراد الفوائد بقائمة الدخل ضمن الإيرادات التشغيلية .

- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بها حين يكون لحاملي الأسهم الحق في تحصيل مبالغ هذه التوزيعات .

- تقديم الخدمات

يتم الاعتراف بإيراد الخدمات عندما يمكن تقدير نتائجها بدقة كافية وذلك إلي المدي الذي تم تنفيذه حتي تاريخ الميزانية.

١٢-٢ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصاريف.

١٣-٢ التقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراسات تؤثر على قيم الأصول ، الالتزامات ، الإيرادات والمصروفات خلال السنوات المالية ، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات .

١٤-٢ اضمحلال قيمة الأصول

الأصول المالية

- يتم إعتبار الأصل المالي إنخفاض قيمته إذا كانت هناك أدلة موضوعية تبين أن هناك حدث أو أكثر يؤدي إلى تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لهذا الأصل .
- يتم إختيار الإنخفاض في قيمة الأصول للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل مستقل .
- يتم التقدير للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشترك في خصائص خطر الإئتمان .
- يتم الإعتراف بكافة خسائر الإنخفاض في القيمة في قائمة الدخل .
- يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة إذا كان العكس يمكن ربطه بطريقة موضوعية لحدث بعد الإعتراف بخسائر الإنخفاض في القيمة المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة في الأصول المالية التي تعتبر أداة قروض بقائمة الدخل .

الأصول غير المالية

- يتم مراجعة القيم الدفترية لأصول الشركة غير المالية بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ الميزانية لتحديد أي مؤشر للإخفاض في القيمة . يتم تقدير القيمة الإستردادية للأصل في حالة وجود أي مؤشر للإخفاض في القيمة .
- يتم الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة إذا كانت القيمة الدفترية لأصل أو الوحدة المولدة للنقد المتعلقة به يزيد عن القيمة الإستردادية المتعلقة به . تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول . يتم الإعتراف بخسائر الإنخفاض في القيمة في قائمة الدخل .
- تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر . يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حصولها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة يعكس التقييم الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بالأصل .
- يتم عكس أثر خسائر الإنخفاض في القيمة إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة الإستردادية . يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة للمدى الذي تكون فيه القيمة الدفترية للأصل لا تزيد عن القيمة الإستردادية التي كان سوف سيتم تحديدها بعد خصم الإهلاك ما لم يتم الإعتراف بخسائر الإنخفاض في القيمة .

- إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد باستخدام طريقة العائد المستحق ، ويدرّج إيراد الفوائد بقائمة الدخل ضمن الإيرادات التشغيلية .

- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بها حين يكون لحاملي الأسهم الحق في تحصيل مبالغ هذه التوزيعات .

- تقديم الخدمات

يتم الاعتراف بإيراد الخدمات عندما يمكن تقدير نتائجها بدقة كافية وذلك إلي المدي الذي تم تنفيذه حتي تاريخ الميزانية.

١٢-٢ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصاريف.

١٣-٢ التقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراسات تؤثر على قيم الأصول ، الالتزامات ، الإيرادات والمصروفات خلال السنوات المالية ، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات .

١٤-٢ اضمحلال قيمة الأصول

الأصول المالية

- يتم اعتبار الأصل المالي إنخفض قيمته إذا كانت هناك أدلة موضوعية تبين أن هناك حدث أو أكثر يؤدي إلى تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لهذا الأصل .
- يتم إختبار الإنخفاض في قيمة الأصول للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل مستقل .
- يتم التقدير للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشترك في خصائص خطر الإئتمان .
- يتم الاعتراف بكافة خسائر الإنخفاض في القيمة في قائمة الدخل .
- يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة إذا كان العكس يمكن ربطه بطريقة موضوعية لحدث بعد الاعتراف بخسائر الإنخفاض في القيمة المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة في الأصول المالية التي تعتبر أداة قروض بقائمة الدخل .

الأصول غير المالية

- يتم مراجعة القيم الدفترية لأصول الشركة غير المالية بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ الميزانية لتحديد أي مؤشر للإخفاض في القيمة . يتم تقدير القيمة الإستردادية للأصل في حالة وجود أي مؤشر للإخفاض في القيمة .
- يتم الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة إذا كانت القيمة الدفترية لأصل أو الوحدة المولدة للنقد المتعلقة به يزيد عن القيمة الإستردادية المتعلقة به . تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول . يتم الاعتراف بخسائر الإنخفاض في القيمة في قائمة الدخل .
- تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر . يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حصولها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة يعكس التقييم الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بالأصل .
- يتم عكس أثر خسائر الإنخفاض في القيمة إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة الإستردادية . يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة للمدى الذي تكون فيه القيمة الدفترية للأصل لا تزيد عن القيمة الإستردادية التي كان سوف سيتم تحديدها بعد خصم الإهلاك ما لم يتم الاعتراف بخسائر الإنخفاض في القيمة .



١٥-٢ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باتباع الطريقة الغير مباشرة .

١٦-٢ توزيعات الأرباح

يتم تسجيل توزيعات الأرباح كالتزام في السنة التي يتم توزيع الأرباح فيها .

١٧-٢ معايير المحاسبة الجديدة والمعدلة

- قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات علي بعض المعايير القائمة. ونظراً للظروف الحالية التي تمر بها البلاد جراء تفشي فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به، فضلاً على أن إجراءات الوقاية ومواجهة إنتشاره من فرض قيود على تواجد الموارد البشرية في الشركات بكامل طاقتها بصفة منتظمة، فقد قررت الهيئة العامة للرقابة المالية في بياناتها الصادر بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠ تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها المشار إليها أعلاه على القوائم المالية الدورية (الربع سنوية) التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ على أن تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير والتعديلات على القوائم المالية السنوية في نهاية ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠. مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي في قوائمها الدورية خلال عام ٢٠٢٠ عن هذه الحقيقة وأثارها المحاسبية إن وجدت.

- وبموجب قرار السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ فقد تقرر تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية التالية:

- ١- معيار (٤٧) - الأدوات المالية
- ٢- معيار (٤٨) - الإيراد من العقود مع العملاء
- ٣- معيار (٤٩) - عقود التأجير

وذلك للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١

- وفيما يلي بيان بهذه المعايير والتعديلات وما قامت الشركة بتطبيقه منها والأثر على القوائم المالية لها.

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير (المحتمل) على القوائم المالية	تاريخ التطبيق الوارد بالمعيار
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) الأدوات المالية	معيار ٤٧ الأدوات المالية ويشمل تعديلاً بقياس وتبويب الأدوات المالية وتطبيق نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الانتمائية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك الأصول بعض النظر عن وجود مؤشر لحدوث الخسارة.	لا يترتب على تطبيق هذا المعيار آثار هامة على قياس وتبويب الأصول المالية للشركة. كما لا يترتب على المعيار تأثير على الالتزامات المالية بالشركة.	يسري المعيار رقم (٤٧) علي الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ، ويسمح بالتطبيق المبكر ، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و (٢٥) و (٢٦) و (٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معافي نفس التاريخ تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء محل المعايير التالية ويلغونها: أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) " عقود الانشاء" المعدل ٢٠١٥ ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) " الإيراد المعدل ٢٠١٥" ٢ - تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالإيراد بدلا من نموذج المنافع والمخاطر ٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية	تم التطبيق ولا يوجد تأثير لهذا التعديل علي القوائم المالية للشركة	يسري المعيار رقم (٤٨) علي الفترات المالية تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ، ويسمح بالتطبيق المبكر.

		للحصول علي عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة ٤- يتطلب المعيار ان يتوافر للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالايراد ٥- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض	
معيار محاسبة مصري جديد (٤٩) " عقود التأجير "	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) " عقود الايجار " محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) " القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويلغيه ٢- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستاجر حيث يقوم المستاجر بالاعتراف بحق الانتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الايجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الاخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الايجار بالنسبة للمستاجر عقد تأجير تشغيلي او انه عقد تأجير تمويلي. ٣- بالنسبة للمؤجر يجب علي المؤجر تصنيف كل عقد من عقود ايجاراته اما علي انه عقد تأجير تشغيلي او انه عقد تأجير تمويلي. ٤- بالنسبة للايجار التمويلي فيجب علي المؤجر الاعتراف بالاصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها علي انها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير	لا يوجد تأثير لهذا التعديل علي القوائم المالية للشركة	يسري المعيار رقم (٤٩) علي الفترات المالية تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٠ . بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه ، يسري المعيار رقم (٤٩) (٢٠١٩) علي عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) " القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي " وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ ، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون ٩٥ لسنة ٩٥ وصدر قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٨) " مزايا العاملين "	تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليص وتسوية نظام مزايا العاملين	لا يوجد تأثير لهذا التعديل علي القوائم المالية للشركة	يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل علي الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ، ويسمح بالتطبيق المبكر
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٤٢) " القوائم المالية المجمعة "	تم إضافة بعض الفقرات الخاصة باستثناء المنشآت الاستثمارية من التجمع وقد ترتب علي هذا التعديل تعديل لبعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشآت الاستثمارية وفيما يلي المعايير التي تم تعديلها: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة " - معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) القوائم المالية المستقلة " - معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة " - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "	لا يوجد تأثير لهذا التعديل علي القوائم المالية للشركة	يسري المعيار رقم (٤٢) المعدل علي الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ، ويسمح بالتطبيق المبكر. كما يتم تطبيق الفقرات الجديدة او المعدلة بالنسبة للمعايير التي تم تعديلها بموضوع المنشآت الاستثمارية في تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) " القوائم المالية المجمعة " المعدل ٢٠١٩

		ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) " تجميع الاعمال" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) " القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) " الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"	
يتم تطبيق هذا التعديل علي الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٠	تم تطبيق التعديل بالمعيار على القوائم المالية	تم تعديل نطاق المعيار ليصبح ملزم علي القوائم المالية المستقلة او المجموعة او المنفردة المصدرة لجميع المنشآت.	معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) " نصيب السهم في الأرباح"
يتم تطبيق هذا التعديل علي الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠١٩	تم تطبيق التعديل بالمعيار على القوائم المالية	يتطلب من المنشأة تقديم الإفصاحات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات في الالتزامات التي تنشأ من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك كلاً من التغيرات الناشئة من تدفقات نقدية او تغيرات غير نقدية	معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٤) " قائمة التدفقات النقدية"



أصول ثابتة بالصافي

- ٣ -

الإجمالي	أجهزة	أثاث ومعدات	تجهيزات	مباني	النتيجة
جنيه مصري	كهربائية	مكاتب	وديكورات	جنيه مصري	جنيه مصري
٤٠٦٢٥١	٣٥٢٥٥	١٠٣١٠٧	١٧٩٩٥٣	٨٧٩٣٦	٢٠٢٠ في ١ يناير
-	-	-	-	-	الإضافات
٤٠٦٢٥١	٣٥٢٥٥	١٠٣١٠٧	١٧٩٩٥٣	٨٧٩٣٦	الإستبعادات
					٢٠٢٠ في ٣١ ديسمبر
٣٠٨٨٣١	٣٤٦٦٢	٨٦٦٩٧	١١٣٦٠٧	٧٣٨٦٥	مجمع الإهلاك
(٢١٥٦٠)	(٥١٠)	(٢٧٢٥)	(١٥٦٨٧)	(٢٦٣٨)	٢٠٢٠ في ١ يناير
-	-	-	-	-	إهلاك العام
(٣٣٠٣٩١)	(٣٥١٧٢)	(٨٩٤٢٢)	(١٢٩٠٢٩٤)	(٧٦٥٠٣)	الإستبعادات
٧٥٨٦٠	٨٣	١٣٦٨٥	٥٠٦٥٩	١١٤٣٣	٢٠٢٠ في ٣١ ديسمبر
٩٧٤٢٠	٥٩٣	١٦٤١٠	٦٦٣٤٦	١٤٠٧١	صافي القيمة الدفترية في
					٢٠٢٠ في ٣١ ديسمبر
					٢٠١٩ في ٣١ ديسمبر



٤- وحدات تامة متاحة للبيع

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
جنيه مصري	جنيه مصري
٣.٠١٧.٢٠٠	٣.٠١٧.٢٠٠
٢٩٠.٠٠٠	٢٦٨.٢٧٠
٣.٣٠٧.٢٠٠	٣.٢٨٥.٤٧٠

عمارة المحروسة - محافظة الغربية
عمارة الباسنت (٦ أكتوبر) - محافظة الجيزة
الإجمالي

٥- أعمال تحت التنفيذ

الإجمالي	أخرى	أعمال مستخلصات	قيمة الأراضي
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٩.٠٤٣.٥٦٤	٨٧.٣٥١	٣٦٠.٧٩٩	٨.٥٩٥.٤١٤
٩٩٠	-	-	٩٩٠
٥٢.٢٣٥	٥٢.٢٣٥	-	-
٩.٠٩٦.٧٨٩	١٣٩.٥٨٦	٣٦٠.٧٩٩	٨.٥٩٦.٤٠٤

مشروع شارع المدارس بطنطا رصيد ٢٠٢٠ / ١ / ١
يضاف :
رسوم شهادة التصرفات العقارية
أعمال أخرى
الإجمالي

٦- العملاء وأوراق القبض والمدينون الآخرون

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
جنيه مصري	جنيه مصري
٣.٢٥٠.٠٠٠	١.٧٠٠.٠٠٠
-	٦٦٦.٠٠٠
٢٥.٥٣٠	٢.٢٥٧
١٣.٠٥٠	١٥.٧٥٠
٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠
٤.٢٥٢.١٢٥	١.٠٧١.٨٩٠
١٦٧.٦٧٩	٢٧٧.٧٨٩
٧.٧٢٨.٣٨٤	٣.٦٥٣.٦٨٦

أوراق قبض بالبنوك
أوراق قبض بالخزينة
جاري مصلحة الضرائب
دفعات تحت حساب الإقرار
تأمينات لدي الغير
مدينو شراء أراضي
مدينون آخرون
الإجمالي

٧- نقدية وأرصدة لدى البنوك

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
جنيه مصري	جنيه مصري
٦١٥.٨٢٠	٧١٩.٧٢٠
٦١٥.٨٢٠	٧١٩.٧٢٠

حسابات جارية محلية البنك العربي الأفريقي
الإجمالي



رأس المال

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري وحدد رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٢٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري موزع على عدد ٢ ٢٥٠ ٠٠٠ سهم ، قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه مصري وجميعها أسهم نقدية مدفوعة بالكامل .

وبموجب قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة والمنعقد بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٤ تم الموافقة علي تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ١٠ جنيهات إلي ٤ جنيهات للسهم وذلك لكي يتم توفيق أوضاع الشركة مع أحكام القرار رقم ١١ الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٤ والمعمول به إعتباراً من ١ فبراير ٢٠١٤ ليصبح إجمالي عدد الأسهم المقيدة ٥ ٦٢٥ ٠٠٠ (فقط خمسة مليون وستمئة وخمسة وعشرون ألف سهم) وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠١٤ ، وقد صدر قرار البورصة المصرية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٤ بالموافقة علي تجزئة القيمة الاسمية للسهم من عشرة جنيهات إلي أربع جنيهات للسهم مع بقاء قيمة رأس المال المصدر كما هو بمبلغ ٢٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه (فقط إثنان وعشرون مليون وخمسمائة ألف جنيه مصري لاغير) ليصبح موزعاً علي عدد ٥ ٦٢٥ ٠٠٠ سهم بقيمة إسمية للسهم الواحد ٤ جنيه وتم التعديل بجدول قيد الأوراق المالية وتم تنفيذ هذا القرار لحملة الأسهم في نهاية جلسة تداول يوم ١٠ ديسمبر ٢٠١٤ .

وفيما يلي بيان بهيكل رأس المال في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ :

المساهمين	عدد الأسهم	القيمة الاسمية للسهم	القيمة الاسمية للأسهم	نسبة المساهمة
التلال للإسكان والتعمير	١ ٢٩٣ ٨٧٩	٤	٥ ١٧٥ ٥١٦	%٢٣,٠٠
حسين مصطفى محمد جاد	٥٥٥ ٠٠٠	٤	٢ ٢٢٠ ٠٠٠	%٩,٨٦
مؤسسة غنيمه يوسف عبد النصار للإستيراد	٥٥٥ ٠٠٠	٤	٢ ٢٢٠ ٠٠٠	%٩,٨٦
والي عبد الوهاب دولاتي غضبان	٥٥٣ ٠٠٠	٤	٢ ١٣٢ ٠٠٠	%٩,٨٣
أخرون	٢ ٦٦٨ ١٢١	٤	١٠ ٦٧٢ ٤٨٤	%٤٧,٤٥
الإجمالي	٥ ٦٢٥ ٠٠٠	٤	٢٢ ٥٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

٩ - الإحتياطيات

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
جنيه مصري	جنيه مصري
٤ ٤٩٢ ٦٧٨	٤ ٥٣٩ ٠٤١
٤٦ ٣٦٣	١٩٤ ٦١١
٤ ٥٣٩ ٠٤١	٤ ٧٣٣ ٦٥٢

إحتياطي قانوني - رصيد أول المدة
المكون خلال العام

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٠ - الأرباح المرحلة

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
جنيه مصري	جنيه مصري
٣ ٠٠٠ ٥١٢	٣ ٨٨١ ٤١٠
٨٨٠ ٨٩٨	٣ ٦٩٧ ٦٠٤
٣ ٨٨١ ٤١٠	٧ ٥٧٩ ٠١٤

الرصيد في أول المدة
المحول من أرباح أعوام سابقة

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١١ - ضريبة الدخل المؤجلة

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
جنيه مصري	جنيه مصري
(١٩ ٧٤٤)	(١٩ ٩٧٨)
(٢٣٣)	٦ ٢٣١
—	—
(١٩ ٩٧٨)	(١٣ ٧٤٧)

رصيد ١ يناير (الأصول الثابتة - الإهلاك)
الإضافات (الإستبعادات)
تسويات
ضريبة الدخل المؤجلة في نهاية العام



١٢ - المخصصات

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	المخصصات انتفى الغرض منها	المستخدم خلال العام	المكون خلال العام	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٢٥٠.٠٠٠	-	-	-	٢٥٠.٠٠٠
٢٥٠.٠٠٠	-	-	-	٢٥٠.٠٠٠

مخصص مطالبات

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٣ - مقاولون وأوراق دفع ودائنون آخرون

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
جنيه مصري	جنيه مصري
٢٣ ٧٧٦	٢٣ ٧٧٦
٨٨ ٣٨٧	٨٨ ٣٨٧
٥ ٩٧٠	٦ ٢٧٠
٢ ٠٧١	١ ٦٧٠
٤٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠
١٨ ٩٧١	٩ ٢٩٦
١ ٥٢٠	-
٨ ٨٤٠	٨ ٨٤٠
٢ ٨٨١ ٤٥٦	٧٨٥ ٩٥٦
٣٤ ٢٣٧	١٠ ٣٠٠
٣ ١١٢ ٢٢٨	٩٥١ ٤٩٥

تأمينات المقاولين

تأمينات للغير

إيراد مقدم

تأمينات اجتماعية مستحقة

مصرفوات مستحقة

المساهمة التكافلية - التأمين الصحي الشامل

ضرائب خصم للغير

جاري ضرائب

دفعات تحت تسوية إسترداد ثمن أرض الشيتي

أرصدة دائنة أخرى

الإجمالي

١٤ - مصرفوات عمومية وإدارية

٢٠١٩	٢٠٢٠
جنيه مصري	جنيه مصري
٦٠٨ ٩٨٤	٦٢٨ ٣٣٤
٩٥ ٧٦٥	٩٥ ٧٢٨
١١ ١٧٠	١١ ٧٨٣
١٥٥ ٠٣٦	١٧٧ ١٣٧
٣٤ ٠٤٣	٤٨ ٣٧٥
٢٩ ٦٩٦	١٨ ٦٢١
١٤ ٠٣٤	١٩ ٩٨٣
٥٥ ٧٥٠	٧٠ ١٠٠
١٨ ٩٧١	٩ ٢٩٦
٥١٦ ٤٣٥	-
١ ٨٧٥	٣ ٨١٢
٢٢ ١٠٤	٢١ ٥٦٠
٧١ ٦٠٦	٩٦ ٧١٨
٢ ٢٨٩	٢ ١٧٨
٢٤ ٧١٥	١٨ ٠٠٠
٢٨ ٨٣٤	١٨ ٨٩٥
١٧١	-
٢ ٤٦٠	-
١ ٦٩٣ ٩٣٨	١ ٢٤٠ ٣٢٠



المرتبات ومافي حكمها

تأمينات إجتماعية

رسوم ودمغات وعوائد

الإيجارات

تليفون وكهرباء ومياه وغاز

صيانة

انتقالات

أتعاب مهنية

المساهمة التكافلية - رسوم التأمين الصحي

أتعاب خبراء التقييم والتطوير

مصرفوات بنكية

إهلاكات

رسوم القيد في البورصة

تصوير وريد وأدوات كتابية

دعاية وإعلان ومطبوعات

بوفيه ضيافة وإكراميات وأخرى

تأمين سطو وحريق

رسوم الغرفة التجارية

الإجمالي

١٥ - الموقف الضريبي

أ - ضرائب شركات الأموال

- السنوات من بدء النشاط وحتي ٢٠٠٤ تخضع لأحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته .
- السنوات من ٢٠٠٥ تخضع لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته .
- تقوم الشركة بتقديم إقراراتها الضريبية في المواعيد القانونية وسداد ماتسفر عنه هذه الإقرارات من ضرائب مستحقة .
- تم فحص الشركة عن السنوات من بدء النشاط وحتي عام ٢٠٠٤ وأسفر الفحص عن فروق ضريبية وقامت الشركة بسدادها بالكامل
- بالنسبة لعام ٢٠٠٥ تم تقديم أقرار الضريبي وقامت المأمورية بإعتماده دون فحص .
- السنوات من ٢٠٠٦ حتي ٢٠٠٨ لم يدخل ملف الشركة ضمن عينة الفحص الضريبي .
- أما السنوات ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ فقد قامت مأمورية الضرائب المختصة بإخطار الشركة بالفحص وجاري الفحص الضريبي عن هذه السنوات .
- السنوات من ٢٠١١ حتي ٢٠١٩ لم يتم الفحص حتي تاريخه .

ب - ضريبة كسب العمل

- تم فحص السنوات من بدء النشاط وحتي عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد .
- السنوات من ٢٠٠٥ حتي عام ٢٠١٨ جاري فحص هذه السنوات ولم يتم الربط حتي تاريخه .

ج - ضريبة الدمغة

- تم فحص السنوات من بدء النشاط وحتي عام ٢٠١٥ وتم الربط والسداد .
- السنوات من ٢٠١٦ حتي عام ٢٠١٧ تم فحص هذه السنوات ولم يتم الربط حتي تاريخه .

د - ضريبة الدمغة

- الشركة خاضعة لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ (ضريبة المبيعات) من بدء النشاط وحتي تاريخ تعديل القانون بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ (قانون الضريبة علي القيمة المضافة) .
- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية ، وتم الفحص منذ بدء النشاط وحتي عام ٢٠٠٢ وتم الربط والسداد .
- السنوات من ٢٠٠٣ وحتي ٢٠١٨ لم يتم الفحص لها .

هـ - الموقف التأميني للشركة

- طبقا لأحكام قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته حتي القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ فإن الشركة تقوم بسداد التأمينات الإجتماعية المستحقة عليها بانتظام .

١٦ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

- أ - تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية ، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية وما في حكمها والعملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى ، كما تتضمن الالتزامات المالية أرصدة البنوك سحب على المكشوف والعملاء - أرصدة دائنة والدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى .
- ويتضمن الإيضاح رقم (٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات .

ب - خطر سعر العائد

- تقوم الشركة بمراقبة توافق تواريخ إستحقاقات الأصول والالتزامات المالية مع أسعار العوائد المرتبطة بها .



ج - خطر تقلبات العملات الأجنبية
يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في سعر الصرف والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ، يتم ترجمة الأرصدة ذات الطبيعة غير النقدية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة .

د - خطر السوق
يتمثل خطر السوق في الظروف المؤثرة في حركة الأسهم المدرجة ببورصة الأوراق المالية ، وحجم التعامل عليها ولايقوم إدارة الشركة بالاستثمار في الأسهم بما يؤدي إلى خفض خطر السوق إلى الحد الأدنى .

هـ - خطر الائتمان
يتمثل خطر الائتمان في عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية علي الوفاء بالتزاماته المالية في تواريخ إستحقاقها مما يكبد الطرف الآخر خسارة ، وتعتبر أرصدة المدينين من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان ، وتقوم الشركة بمتابعة مستمرة لأعمار الديون وإتخاذ اللازم بشأنها .

و - خطر السيولة
يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر علي قدرة الشركة علي سداد جزء أو كل إلتزاماتها ، وطبقا لسياسة الشركة يتم الإحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر إلي الحد الأدنى .

ز - القيمة العادلة للأدوات المالية
طبقا لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول والتزامات الشركة الواردة بالإيضاح (٢) فإن القيمة العادلة للأوراق المالية لا تختلف إختلافا جوهريا عن قيمتها الدفترية في تاريخ المركز المالي .

١٧ - نصيب السهم في أرباح العام
يتم حساب نصيب السهم في الأرباح (الخسائر) بعد خصم نصيب العاملين وحصة مجلس الإدارة عملا بما جاء بمتطلبات الفقرة (١ / ١٢) من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٢ بشأن نصيب السهم من الأرباح وذلك بقسمة صافي أرباح العام على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام وعندما يقترح مجلس الإدارة مشروع لتوزيع الأرباح خلال الفترة التالية لتاريخ إعداد القوائم المالية الجارية للشركة وقبل تاريخ اعتماد القوائم للإصدار يتم خصم حصة العاملين ومكافأة (حصة) مجلس الإدارة من الأرباح باعتبارها مبلغ تحت اعتماد الجمعية لمساهمي الشركة ، وقد بلغ نصيب السهم في الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٠,٣١ جنيه مصري للسهم مقابل ٠,٦٩ جنيه مصري للسهم في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ .

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	صافي أرباح العام
٣ ٨٩٢ ٢١٥	١ ٧٥١ ٦٣٢	بخصم:
-	-	نصيب العاملين في الأرباح
-	-	مكافأة مجلس الإدارة
٣ ٨٩٢ ٢١٥	١ ٧٥١ ٦٣٢	الصافي القابل للتوزيع
٥ ٦٢٥ ٠٠٠	٥ ٦٢٥ ٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
٠,٦٩	٠,٣١	نصيب السهم في صافي أرباح العام

١٨ - الإلتزامات المحتملة
بسبب طبيعة إجراءات تقدير الإلتزامات الضريبية فإن الناتج النهائي لهذا التقدير من جانب مصلحة الضرائب قد لا يكون واقعا ، لذا قد يوجد إلتزامات إضافية محتملة نتيجة الفحص الضريبي وتقدير مصلحة الضرائب للضرائب المستحقة علي الشركة .



١٩ - التغيرات في قائمة التدفقات النقدية

الضرائب المدفوعة		بيان
٢٠١٩ / ١٢ / ٣١	٢٠٢٠ / ١٢ / ٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
(٢٨٠ ٦٢٠)	(٨٢١ ٧٥٠)	ضريبة الدخل المسددة عن عام ٢٠١٩
(٥٩٩ ٦٨٤)	(٤٥٤ ٢٨٦)	الضريبة علي التوزيعات عن عام ٢٠٢٠
(٨٨٠ ٣٠٤)	(١ ٢٧٦ ٠٣٦)	إجمالي الضرائب المدفوعة

٢٠ - أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لعام ٢٠١٩ لتتشي مع عرض القوائم المالية لهذه الفترة .

٢١ - أحداث هامة

شهد النصف الثاني من شهر مارس ٢٠٢٠ بداية تأثير إنتشار فيروس كورونا بالأسواق المصرية وقد أعلنت الحكومة المصرية عن مجموعة من التدابير غير مسبقة لمكافحة الفيروس وإنتشاره، وقد قامت الشركة بدراسة وتقييم جميع المخاطر وإصدار حزمة من القرارات والتدابير للمحافظة على فريق العمل وتأمينه من مخاطر الكورونا وكذلك الاستمرار في توفير وتوصيل خدمات الشركة لعملائها ، وضمان إستمرار سلسلة الامداد والتموين والعمليات التشغيلية والبيع والتحصيل وتلبية إحتياجات ومتطلبات السوق خلال هذه الفترة . وكان لهذا الحدث تأثير محدود على وضع الشركة الاقتصادي حالياً (مركزها المالي ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية) .

لذا فمن المحتمل أن يكون للأحداث المشار إليها تأثير جوهري علي الأصول والالتزامات والقيمة الإستردادية لها وكذا نتائج الأعمال خلال الفترات القادمة ، وما زال يتعذر في الوقت الراهن تحديد حجم هذا التأثير علي الأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية الحالية ، حيث يعتمد حجم تأثير الأحداث المشار إليها علي المدى المتوقع والفترة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء هذه الأحداث وما يترتب عليها من آثار .

